



قرار رقم 11

GA-2019-88-RES-11

الموضوع: مشروع Gateway التجريبي

إن الجمعية العامة للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، المنعقدة في دورتها الـ 88 في سنتياغو (شيلي) في الفترة من 15 إلى 18 تشرين الأول/أكتوبر 2019،

إذ تلاحظ أن الجريمة السيبرية هي واحد من أسرع أشكال الجريمة عبر الوطنية التي تواجهها البلدان الأعضاء في الإنتربول تفاقماً،

وإذ تلاحظ أيضاً أن الطبيعة العابرة للحدود التي تتسم بها الجريمة السيبرية تعني أن أجهزة إنفاذ القانون تواجه صعوبات في التوصل إلى مكافحتها بسبب حدود التحقيق عبر الوطني والمشاكل القانونية واختلاف القدرات بين بلد وآخر،

وإذ تذكّر بقرار الجمعية العامة للإنتربول AG-2008-RES-07 الذي دعا جميع البلدان الأعضاء، من خلال مكاتبها المركزية الوطنية، إلى توسيع نطاق الوصول إلى منظومة الاتصالات I-24/7 ليشمل وحداتها الوطنية المعنية بمكافحة الجريمة السيبرية، وقرار الجمعية العامة للإنتربول AG-2012-RES-08 الذي شجع البلدان الأعضاء على استحداث جهات اتصال عاملة على مدار الساعة في وحدات التحقيق في الجرائم السيبرية لديها،

وإذ تذكّر بعرض مشروع Gateway التجريبي وإطلاقه في الدورة الـ 85 للجمعية العامة في بالي (إندونيسيا) في عام 2016، كمشروع تجريبي لتبادل المعلومات المتعلقة بالجريمة السيبرية بين الإنتربول والقطاع الخاص،

وإذ تلاحظ بارتياح أن 13 اتفاقاً مؤقتاً وُقعت منذ عام 2016 مع شركات خاصة في إطار مشروع Gateway التجريبي، مما أفضى إلى توفير الشركاء من القطاع الخاص معلومات هامة تتعلق بتحديات الجريمة السيبرية وضحاياها والجهات المسؤولة عنها،

وإذ تأخذ علماً بالآليات التي استُحدثت لاختيار شركاء من القطاع الخاص والتحقق من خلفياتهم وتأكيد أهليتهم للمشاركة في إطار مشروع Gateway التجريبي،

وإذ تعترف بدور الإنتربول كقناة لتلقي هذه المعلومات وتخزينها وتحليلها وإعداد تقارير تحليلية عن الجريمة السيبرية مخصصة للبلدان الأعضاء،

وإذ تضع في الاعتبار أن تحليل المعلومات السببرية الذي يصاحبه استخدام مجموعات بيانات الكيانات الخاصة وخبراتها، في كثير من قضايا الجريمة السببرية العالمية، يتسم بأهمية قصوى في منع هذه الجريمة ومكافحتها،

وإذ تعيد تأكيد أهمية الإنترنت في مساعدة الشرطة في جميع بلدانه الأعضاء على كشف المعلومات وتبادلها، وسد النقص في المعلومات، وتعطيل الشبكات الإجرامية المنظمة التي تقف وراء مجموعة من الجرائم السببرية المترابطة في كثير من الأحيان،

وإذ تضع في الاعتبار أحكام المادة 28 من نظام الإنترنت لمعاملة البيانات التي تنص على تبادل البيانات مع كيانات خاصة ومعاملتها من قبل هذه الكيانات بموجب اتفاقات تُبرم مع الإنترنت،

وقد نظرت في تقرير الأمانة العامة GA-2019-88-REP-09 الذي يعرض التعاون المقترح في إطار مشروع Gateway، والشروط العامة المقترحة للتعاون مع الشركات الخاصة في إطار هذا المشروع ("الشروط العامة") الواردة أسماؤها في التذييل 1، التي يمكن الاستناد إليها لإبرام اتفاقات مع مجموعة مختارة من الشركاء من القطاع الخاص عملاً بالمادة 28 من نظام معاملة البيانات،

واقتراعاً منها بأن تلقي المعلومات المتعلقة بالجرائم السببرية من الشركات الخاصة وتزويدها بها يمكن أن يعززا جودة البيانات المسجلة في ملف التحليل المتعلق بالجريمة السببرية والتحليل الذي يجريه الإنترنت، وأن يسهل التعاون على الصعيد الدولي لإنفاذ القانون في مجال مكافحة الجريمة السببرية،

توافق على التعاون المقترح في التقرير GA-2019-88-REP-09 بالنسبة لمشروع Gateway وتأذن في تلقي البيانات من الشركات الخاصة وتزويدها بها، وفقاً للشروط المحددة في المادة 28 من نظام معاملة البيانات؛

توافق، عملاً بالمادة 28(3) من نظام معاملة البيانات، على الشروط العامة التي سيُستند إليها لإبرام الاتفاقات مع شركاء مختارين من القطاع الخاص؛

تأذن للأمين العام في اتخاذ الترتيبات اللازمة لتنفيذ مشروع Gateway وإبرام اتفاقات مع شركات خاصة مختارة استناداً إلى الشروط العامة؛

تحث البلدان الأعضاء على تعزيز التعاون في مجال مكافحة الجريمة السببرية ولا سيما من خلال تزويد الإنترنت ببيانات لتحليل الجريمة السببرية.

اعتماد